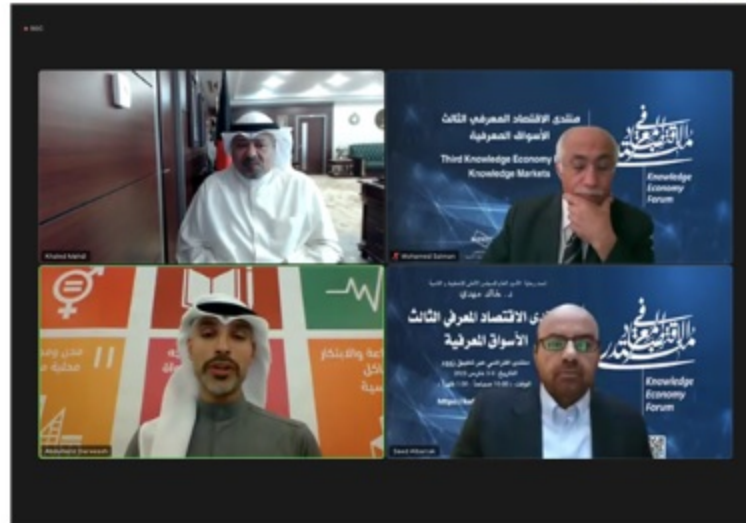


## الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ممثلة بالمركز الوطني للاقتصاد المعرفي تنظم افتراضيا منتدى الاقتصاد المعرفي الثالث تحت شعار (الأسواق المعرفية)

الطبعة 5 مارس 2023



عقدت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ممثلة بالمركز الوطني للاقتصاد المعرفي منتدى الاقتصاد المعرفي الثالث تحت شعار (الأسواق المعرفية) وذلك يومي 5 و6 مارس بشكل افتراضي (عن بعد). وقال الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي في بيان صحفي على هامش افتتاح المنتدى الثالث أن هذا المنتدى الذي تنظمه الأمانة العامة للمرة الثالثة يهدف إلى بناء بيئة داعمة لرؤية دولة الكويت (كويت جديدة 2035) نحو التحول إلى الاقتصاد المعرفي ولتوعية المؤسسات العامة والقياديين بأهمية المعرفة ودورها في تعزيز التنافسية وتنويع القواعد الاقتصادية، وأكد الدكتور مهدي أن من أهداف المنتدى أيضا بناء جسور التعاون مع المجتمع الدولي في مجال الاقتصاد المعرفي والاستفادة من التجارب الدولية في ممارسة الأنشطة المعرفية بالإضافة إلى التعرف بمفهوم الأسواق المعرفية بالألفية الثالثة. وأوضح أن المنتدى سيعقد مجموعة من الجلسات الحوارية يشارك بها مجموعة من المختصين والخبراء في مجال الاقتصاد المعرفي مبينا أن الجلسات ستطرق لمفهوم الأسواق المعرفية ودورها في دعم اقتصاديات الدول ومستقبل الفرص الوظيفية والمهارات ضمن الأسواق المعرفية ومتطلبات التعليم والبحث العلمي في الاقتصاد المعرفي بالإضافة إلى البيئة التشريعية للأسواق المعرفية. وأكد الدكتور مهدي على ضرورة الفهم العلمي الدقيق لمفهوم الاقتصاد المعرفي الذي يقوم بشكل رئيسي على المعرفة حيث أن المعرفة تعتبر هي المحرك الرئيسي لهذا الاقتصاد بالاعتماد على تقنية الاتصالات والمعلومات. وأضاف أن دولة الكويت تخطي بنات نحو التقدم في الاقتصاد المعرفي محاولة تحقيقه والوصول إليه من خلال الاستفادة من التجارب الناجحة التي قامت بها أفضل دول العالم في هذا المجال مؤكدا أنه لابد من الاستثمار في التعليم والتدريب للوصول للتحول الهيكلي للاقتصاد المعرفي على صعيد سياسات الاقتصاد الكلي وبيئة الأعمال وهذا لا يأتي بالتطبيق النظري فقط وإنما يحتاج إلى جهد ووقت للوصول إليه. وأوضح الدكتور مهدي أن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية قامت باستحداث المركز الوطني للاقتصاد المعرفي والذي يساهم بدوره في تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص سعيا من الدولة إلى تفعيل تنويع مصادر الدخل والإيرادات. كما أشار إلى أن دولة الكويت تنظر إلى الاقتصاد المعرفي على أنه حاجة ملحة ومهمة وهذا ما أدى لوجوده في الخطط الإنمائية المتعاقبة واعتباره من المبادرات الرئيسية التي يجب السعي إلى تحقيقها في القطاعين العام والخاص. وأكد الدكتور مهدي أن دولة الكويت تعتبر الاقتصاد المعرفي والمعاني بناء رأس المال البشري ركيزة أساسية من ركائز خطة التنمية الوطنية تبنلق منها عدة مستهدفات متمثلة في جودة التعليم ورفع الطاقمة الاستيعابية للتعليم العالي والامن والسلامة ورعاية وتمكين الشباب واصلاح اختلالات سوق العمل بالإضافة إلى تعزيز النمايك الاجتماعي. وأعرب عن أمله بأن يحقق هذا المنتدى الأهداف والتوجهات التي تواكب المعايير الدولية في مجالات التخطيط والتنمية لتحقيق طموحات المواطنين وساهم في تعزيز الأنشطة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل.